

# انتفاضة ناعمة في مجلس الاعيان يقودها رموز الحرس القديم

## تعديلات نوعية على النظام الداخلي للمجلس من شأنها تعزيز دوره وتطوير آلية عمله

ومحافظاً على الدستور وليس العكس، مطالباً في مداخلة الشهيرة بالتعامل بمكيال واحد مع القوانين المؤقتة التي رفض المجلس احدها «ضريبة الدخل» مطالباً بردها جميعاً. وقد وضعت مداخلة المصري النقاط على الحروف فيما يجري من تحولات تأتي في سياق تحولات أخرى بدأت مبكراً مع تشكيلة المجلس الجديدة، وهي المطالبة بإدخال تعديلات جديدة على النظام الداخلي للمجلس بهدف تقليص صلاحيات رئيسه ومنح الاستقلالية للجان عن رئاسة رئيس مجلس الاعيان، وهو ما حدث فعلياً يوم امس.



هذه التعديلات لا تزال في سياق الانتفاضة الهادئة في مجلس هاديء، لكن تنفيذها بالمقابل يحتاج للمزيد من الهدوء والسرية - حسب ما قاله مصدر مطلع في مجلس الاعيان - ولعل هذه التحولات هي ذاتها التي دفعت باللجنة المالية في مجلس الحكماء لتوجيه انتقادات استثنائية للموازنة كانت في حد ذاتها ظاهرة لافتة للانتباه، لأنها وبكل بساطة انتقادات تصدر عنه لأول مرة.

صحة أو انتفاضة مجلس الاعيان التي لم تعد تخطئها العين الناقدة، تأتي - ربما - لملء الفراغ السياسي الذي باتت تعاني منه معظم المؤسسات الرسمية وحتى الشعبية، بدءاً من المؤسسة الحكومية، ومروراً بالمؤسسة الصحافية، والمؤسسة الدبلوماسية، وانتهاءً بالمؤسسة الخيرية التي لم تعد ذات تأثير كبير في الحياة العامة.

ولعل مجلس الاعيان الذي يعتبر دستورياً «مجلس الملك» يطمح من خلال هذه الحيوية

جزء من الاداء وليس كله حتى الآن. ووجهة النظر هذه تجد لها انصارها ليس في وسط الاعيان فقط بل في الوسط الشبابي الشقيق للاعيان الذي يعتقد بان ثمة جديداً في ادائه سيساهم في تجسير جزء من الخلاف في وجهات النظر بين المجلسين ازاء عدد من القوانين الساكنة في ادراج الاعيان منذ سنوات مضت. ووفقاً لوجهة نظر أحد الاعيان - رفض الكشف عن هويته - فان اداء الاعيان الحالي يختلف في الكثير من التفاصيل عن المجالس السابقة وهو ما عبر عن نفسه بوضوح منذ بدايات تشكيل المجلس حين اجتمعت اللجنة المالية برئاسة مقررها عبد الكريم الكباريتي وقررت رفض قانون ضريبة الدخل بينما كان رئيس مجلس الاعيان زيد الرفاعي في مصر حيث اجرى اتصالاً سريعاً طالباً تأجيل القرار لحين عودته. وقد تأجل القرار فعلاً ولكن الى حين، لأن رئيس الوزراء قوت القرصة على الاعيان وخطف منهم المعارضة حين قدم طلباً لهم في جلسة

بعدها التي عبد الكريم الكباريتي. مقرر اللجنة المالية بالمجلس حجراً في بركته الراكدة.. ثم وجه اثنان من الاعيان هما طاهر المصري وسهير الحياشنة أسئلة للحكومة هي الاولى من نوعها منذ سنوات.. كما يطالب الاعيان بدور نقاشي اوسع تحت القبة بدلاً من التصويت تحتها فقط.. واخيراً انتقد الاعيان الموازنة العامة للدولة بالرغم من اقرارهم لها لتكون تلك الانتقادات الاولى من نوعها.. واما هذه الصورة التي يجري تظهيرها تدريجياً في «مجلس الحكماء» لا بد ان تطرح عدة أسئلة حول الذي يجري في مجلس الاعيان الذي لا يزال يعتبر فتاة تمرير القوانين للحكومة والمجلس الاكثر هدوءاً من شقيقه مجلس النواب.

البعض من المراقبين يعتقدون بوجود تحولات داخلية هادئة في المجلس لا بد لها وان تظهر لاحقا، بينما يراها البعض الاخر بمثابة «انتفاضة ناعمة في مجلس الملك او مجلس الحكماء».

في سياق «انتفاضة» اصلاحية ناعمة، وافق مجلس الاعيان امس - الاحد على قرار اللجنة القانونية للمجلس بشأن تعديل نظامه الداخلي، بدءاً على مذكرة سبق ان تقدم بها العين طاهر المصري، النائب الاول لرئيس المجلس.

ويوجب هذا التعديل على النظام الداخلي، لا قدر طراً تطوير كبير في آلية عمل مجلس الاعيان، ابتداءً من «مكتب المجلس» الذي بات يجتمع دورياً، سواء كان المجلس متعلقاً او غير متعلق. كما عهد لهذا المكتب المؤلف من رئيس المجلس زيد الرفاعي، وطاهر المصري، وفايز الطراوة، ومروان الحمود، ونبلي شرف، صلاحية تحويل مشاريع القوانين الواردة من مجلس النواب، الى لجان مجلس الاعيان المختصة، بعد ان كانت هذه الصلاحية وفقاً على رئيس المجلس وحده. وبعد ان كان رئيس المجلس هو رئيس كل اللجان المختصة في المجلس، تقرر بموجب هذه التعديلات انتخاب رئيس مختص لكل لجنة، وبالتالي الغاء مسمى «مقرري اللجان»، وفق ما كان عليه الوضع حتى يوم امس.

ويأتي هذا التعديل على النظام الداخلي «مجلس الملك» ليضفي مزيداً من الحيوية والفاعلية على المجلس الذي شهد في طور تشكيله الجديد الذي ضم معظم رموز «الحرس القديم»، ضحوة سياسية وتشريعية ومعنوية قوية وغير معهودة لفتت اليه الانتظار منذ يومه الاول، سيما وان ولادته قد تمت في اواخر عهد حكومة عدنان بنيران التي انتهت بالضعف والارتباك. اما حكومة النخيت الحاضرة فقد اختلفت آراء المراقبين في قراءة موقفها من «الصحوة الاعيانية»، فليما قال احد الاعيان «للمجد» انها لا